

المسؤولية الاجتماعية للشركات كآلية لدعم الاقتصاد التضامني وتحقيق التنمية المستدامة - دراسة تحليلية للتجربة الأمريكية -

Corporate social responsibility as a mechanism to support the solidarity economy
An analytical study of the experiences of united state

روضة جديدي^{1*}، وفاء بنين²

¹ جامعة الوادي (الجزائر)، raouda-djedidi@univ-eloued.dz

² جامعة الوادي (الجزائر)، benine-ouafa@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2022-06-03

تاريخ القبول: 2022-05-14

تاريخ الاستلام: 2022-04-23

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المسؤولية الاجتماعية للشركات ومدى قدرتها على دعم الاقتصاد التضامني الذي يمثل توجه اقتصادي تراعى فيه العدالة وتكافؤ الفرص والتكافل الاجتماعي بكل صوره.

وتوصلت الدراسة الى ان الشركات تسعى في تطبيقها لبرامج المسؤولية الاجتماعية الى دعم الاعتبارات الاجتماعية والبيئية مع العمليات الاقتصادية وهو ما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة وتقوية العلاقة مع المجتمعات وبالتالي فهي شكل من اشكال دعم الاقتصاد التضامني.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية اجتماعية؛ اقتصاد تضامني؛ التنمية المستدامة؛ شركة ميكروسفت؛ التجربة الامريكية.

Abstract: This study aims to shed light on corporate social responsibility and its ability to support the solidarity economy, which represents an economic orientation in which justice, equal opportunities and social solidarity in all its forms are taken into account.

The study concluded that companies, in their application of social responsibility programs, seek to support social and environmental considerations with economic operations, which contributes to achieving sustainable development, improving the quality of life and strengthening the relationship with communities, and thus it is a form of support for the solidarity economy.

Keywords: social responsibility; Solidarity Economy; sustainable development; Microsoft Corporation; The American experience

*المؤلف المراسل.

1- مقدمة

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية احدى المفاهيم التي اثارت جدلا واسعا في الاوساط العلمية والاكاديمية، سواء بالنسبة لتعريفها او المجالات التي تغطيها، فمن الصعب تحديد الاولويات الاجتماعية نظرا لتغيرها المستمر، المرتبط اساس مع التحولات والتغيرات العالمية .

وتمثل المسؤولية الاجتماعية احدى التوجهات المرتبطة بتدعيم المصلحة العامة داخل المجتمع وتحقيق التكافل الاجتماعي والترابط في معالجة المشاكل التي يعيشها افراده ،فهي تعكس الوعي الاجتماعي للمؤسسات والمشاركة في القضايا التي تخص بناء المجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو ثقافية بما يساهم في دعم الاقتصاد التضامني من جهة وتحقيق التنمية المستدامة من جهة ثانية.

وتسعى الدول جاهدة الى تطوير قطاعها الاقتصادي التضامني بأبعاده الثلاث وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص الذي اصبح اكثر التزاما بمسؤولياته الاجتماعية خاصة منذ بداية التسعينات وبالتحديد بعد انعقاد مؤتمر قمة الارض في البرازيل عام 1992 والذي يعد نقطة تحول ساهمت في تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال.

2- الاشكالية: وفي هذا الاطار تتمحور دراستنا التي نحاول من خلالها الاجابة على الاشكالية التالية:

الى أي مدى يساهم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في دعم الاقتصاد التضامني وتحقيق التنمية المستدامة؟

3- الفرضيات: وللاجابة على الاشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ان التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية هي الآلية التي من خلالها يمكن ان تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- يقوم الاقتصاد التضامني على التشاركية وتحمل المسؤولية الهادفة الى خلق الثروة وتوزيعها بشكل عادل.
- ان تبني ثقافة المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانة الاقتصاد التضامني.

4- الدراسات السابقة:

- محجوب عزيز، محفوظ مراد، غزال مريم، الاقتصاد التضامني نموذج جديد للاقتصاد المحلي في ظل تحديات العولمة، مجلة الابداع، المجلد 09، العدد 2019، ص 78-92.
- هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على علاقة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالاقتصاد المحلي والتحديات التي تطرحها العولمة في الوقت الراهن مع الاشارة الى بعض التجارب الدولية الرائدة على مستوى قارتي آسيا وامريكا اللاتينية، ومقارنتها مع دول العالم الثالث. وتوصلت الدراسة الى ضرورة اعادة النظر في القوانين الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي التضامني حتى يصبح نشاطا قويا وقادرا على حماية المشتغلين به والهياكل المستوعبة له وكذلك الانتاج الذي ينتجه.

- سعيدة كحال، دور الاقتصاد التضامني في مواجهة اللامساواة الاجتماعية: مقاربة مجالية للتنمية

المستدامة، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، المجلد 05، العدد 01، سبتمبر 2020، ص 125-143.

هدفت الدراسة الى ابراز دور الاقتصاد التضامني ومساهمته في خلق فرص وتمكين وادماج الفئات المهمشة، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية والسعي في جو من المشاركة الطوعية والمساعدة الذاتية الى تحقيق

توازن اقتصادي وعدالة اجتماعية قائمة على التشاركية وتحمل المسؤولية الهادفة الى تثبيت التنمية المستدامة وخلق الثروة وتوزيعها بشكل عادل.

وتوصلت الدراسة الى ان نشاط الاقتصاد التضامني يتميز عن غيره من النشاطات الاقتصادية بمحورية الغايات الاجتماعية والمجتمعي، اذ يركز حول مفهوم التنمية المستدامة في مقاصدها، ويكون علاقات التضامن بين الاعضاء تكتسب صيغة الاولوية على حساب المصلحة الفردية أو الكسب المادي.

- سارة زرقوط، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ودورها في ارساء اهداف الاقتصاد الاجتماعي التضامني، مجلة اضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2021 ص ص 88-104.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مبادئ الاقتصاد التضامني باعتبارها توجهها اقتصاديا يراعي الظروف الاجتماعية كأهداف أولية داعما بذلك اقتصاديات الدول للقضاء على مظاهر الفقر في كافة انحاء العالم. وتوصلت الدراسة الى ان المسؤولية الاجتماعية تنصهر في هياكل الاقتصاد التضامني حيث يهدف كلاهما الى تحقيق العدالة الاجتماعية بالتوازي مع الاهداف الرأسمالية التي تسعى لتعظيم قيمة منظمات الاعمال. **الفجوة البحثية:** اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك هو ابراز اهمية الاقتصاد التضامني ودوره في خلق فرص عمل وادماج الفئات المهمشة وتحقيق العدالة الاجتماعية، في حين ان دراستنا تتفق مع الدراسات السابقة في هدفها العام الا انها تختلف عنها في موضوعها الرئيسي حيث سلطنا الضوء على المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها توجه استراتيجي تتبناه منظمات الاعمال يترجم في شكل التزام اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عبر المساهمة في العديد من الانشطة الاجتماعية والتي تعد دعما غير مباشر من طرف هذه المؤسسات لهياكل الاقتصاد التضامني من جهة والمساهمة في النهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة من جهة ثانية.

4- المسؤولية الاجتماعية للشركات: قراءة في المفهوم والابعاد

ظهر مصطلح الاجتماعية المسؤولية الاجتماعية منذ ثلاثينات القرن الماضي وكان في البداية يركز على مبدأ ان المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للمؤسسة هي تعظيم الارباح التي تضمن لها الاستمرارية والنمو في السوق. ومن اهم مؤيدي هذا الطرح الاقتصادي ميلتون فريدمان. ومع بداية السبعينات تغير هذا المفهوم فأصبح يشير الى أهمية الدور الاجتماعي للمنظمات والمتمثل في المساهمة في تحسين رفاهية المجتمع.

1.4- مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

هناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية، تعكس الاطر النظرية لعدة علوم منها علم الاقتصاد، علم الادارة، علم القانون، علم الاجتماع.... لكن تتفق كل هذه التعريفات في كون المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنظمات اتجاه المجتمع والعمل على تحقيق الرفاهية للمواطنين. وفيما يلي نستعرض بعض هذه التعريفات:

- عرف بيتر دراكر (1977) المسؤولية الاجتماعية "هي التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه". (الغالبى و العامري، 2010)

- تعريف محمد ابراهيم التويجري (1998) "المسؤولية الاجتماعية هي التزام من قبل الشركة بتحقيق التوازن بين أطراف متعددة ولكنها مترابطة وتتمثل في مصالح واحتياجات الشركة (المنتجة للسلع أو للخدمات) والعاملين فيها والبيئة المحيطة بالمجتمع. (ابو النصر، 2015)

- تعريف المنظمة الدولية للمعايير ISO (2012) "المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية المنظمة اتجاه تأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة من خلال سلوك أخلاقي يتسم بالشفافية والذي من شأنه المساهمة في التنمية المستدامة متضمنة صحة ورفاء المجتمع مع الأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة والتماشي مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية. (الغنام، 2019)

وبالنظر الى التعاريف السابقة يتضح لنا ان المسؤولية الاجتماعية في أبسط صورها هي تلك المبادرات ذات الطابع التطوعي التي تترجم الدور الاجتماعي والانساني والاخلاقي الذي تلعبه المنظمة في المجتمع. وبالتالي فالنظام منظمات الاعمال بمسؤولياتها الاجتماعية من شأنه ان ينعكس ايجابا على المجتمع وتحسين رفاهية افراده وذلك من خلال: (عباس، 2016)

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع من خلق شعور عالي بالانتماء من قبل الافراد ذوي الاحتياجات الخاصة، كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والشباب وغيرهم.
- الاستعداد الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية.
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية والاجتماعية.
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.
- كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كالتقليل السرية والعمل والشفافية والصدق في التعامل، فإن هذه الجوانب تزيد من الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات.

2.4. أبعاد المسؤولية الاجتماعية: تتضمن المسؤولية الاجتماعية في محتواها ثلاث أبعاد رئيسية وهي: (الحموري و المعاينة، 2015)

أولاً: البعد الاقتصادي: يشير البعد الاقتصادي الى الالتزام بممارسات اخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية، منع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك. فالمؤسسة وجدت من أجل تلبية احتياجات المجتمع وتقديم السلع والخدمات بكفاءة وفعالية وبالسعر المناسب دون مغالاة أو احتكار أو إهدار لموارد المجتمع مع مراعاة الجودة الشاملة في السلع المقدمة، ومن هنا نكون قد حققنا البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية.

ثانياً: البعد الاجتماعي: يشير البعد الاجتماعي الى مساهمة المؤسسة في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه، وتحسين رعاية شؤون العاملين فيها بما ينعكس ايجابا على زيادة انتاجيتهم، وتنمية قدراتهم الفنية، وتوفير الأمن المهني والوظيفي، والرعاية الصحية.

كما يشمل البعد الاجتماعي الاهتمام بالقضايا المجتمعية ذات الصلة باتجاهين رئيسيين :

- العمال ومحيط العمل: باعتبار أن الموظفين مصدر للميزة التنافسية، ولهذا فالمؤسسة بحاجة الى كسب دعمهم وذلك عبر الاستثمار في نوعية الحياة العملية عن طريق تنظيم مكان العمل وتنمية الموارد البشرية وتحقيق الحد الأمثل من علاقات العمل داخل المؤسسة. فنوعية العمل وكفاءة الموارد البشرية تؤثر بشكل كبير جدا في الانتاجية والربحية.

-المجتمع المحلي:فعلى المؤسسة أن تكون على معرفة ووعي تامين بالمجتمع المحلي وباحتياجاته وأن تصمم برامجها من خلال التشاور مع المجتمعات المحلية للحصول على نتائج أفضل ،وهذا من شأنه أن يخلق بيئة اجتماعية أفضل تعود بالنفع المباشر على المنظمة في الأجل الطويل.

ثالثا:البعد البيئي:يتمثل البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في واجب المؤسسة في تغطية الآثار البيئية المترتبة على عمليات ومنتجات المؤسسة والعمل على القضاء على الانبعاثات والنفايات والتقليل من استخدام المواد الكيماوية الخطرة مع ضرورة الحرص على الاستخدام الفعال للطاقة والاستعانة بمصادر الوقود البديلة. ومن أجل تحقيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة لابد من وجود نظام للإدارة البيئية الذي

يضبط عمل المؤسسة ويعمل على تحسين أدائها البيئي. ويقوم هذا النظام ب:

- تبني مواصفات أداء بيئية،وقواعد ومقاييس معيارية للعمليات والادارة.
- تسهيل التطور التكنولوجي البيئي،وعملية تحويله وتنقله.
- تعزيز الوعي البيئي.
- فتح قنوات الحوار مع الأطراف المعنية والتواصل معهم حول القضايا البيئية.

3.4. مجالات المسؤولية الاجتماعية:تغطي برامج الاجتماعية عدة مجالات:اقتصادية واجتماعية وثقافية،وبئية وقانونية والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول(01) يبين مجالات المسؤولية الاجتماعية

الالتزامات	الجانب
▪ دعم التطور الثقافي والحضاري ▪ نشر ثقافة الالتزام بالانظمة والقوانين في المجتمع ▪ تعزيز الثقافة الوطنية والتاريخية ودعم التواصل الثقافي العالمي	الثقافي
▪ احترام الانظمة والقوانين والثقافات المختلفة ▪ تعزيز القيم الاخلاقية والتكافل الاجتماعي ▪ مواجهة الكوارث والازمات ▪ دعم الانشطة الرياضية والصحية	الاجتماعي
▪ الممارسات البيئية الصحيحة في العملية الانتاجية ▪ تطوير بيئة العمل ▪ الالتزام البيئي على المستوى المحلي والعالمي	البيئي
▪ دعم الانشطة الاقتصادية الاجتماعية ▪ الالتزام بالانظمة والقوانين في ممارسة العملية الاقتصادية ▪ الاهتمام بالموظفين(التدريب،مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة)	الاقتصادي
▪ الالتزام بالقوانين المحلية والدولية أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي ▪ الشفافية في نشر التقارير للاطلاع عليها	القانوني

المصدر:مقدم وهيبة،المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال، الطبعة 1 ، دار الايام،الاردن،2020،ص30

4.4. المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة بين بداية ومنتصف الثمانينات من هذا القرن نتيجة جهود الناشطين في المجال السياسي، وحقوق الإنسان كون أن الحق في البيئة يعتبر حقا مشروعا من حقوق الإنسان وهو ما أكدته البيان العالمي لحقوق الإنسان عند ظهوره.

وقد ساهمت المؤتمرات الثلاث ستوكهولم 1972، ريو دي جانيرو 1992، جوهانسبورغ 2002 في ترسيخ مفهوم جديد للتنمية يأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية في السياسات الاقتصادية من أجل الوصول إلى اقتصاد مستدام. وتعرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم". (اللبيدي، 2015)

فالتنمية المستدامة هي عملية واعية، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الثقافية، فهدفها هو اجراء تغييرات جوهرية لصالح المجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة. ولهذا لضمان نجاح جهود التنمية المستدامة لابد من الالتزام بالمبادئ التالية: (كافي، 2017، الصفحات 40-41)

أ/الدمج: ويقصد به دمج كافة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية عند صناعة أي قرارات آنية أو مستقبلية ذات سمة بيئية وعلى نحو يظهر هذه الاعتبارات بشكل نسيج مترابط متماسك وبما يفسح عن ضرورة توافر الوعي البيئي لدى كافة الشرائح الاجتماعية بدءا بالفرد مروراً بالأسرة والمنظمة وانتهاء بالمجتمع الدولي بحيث تنتزع حالات الأنانية وتتجه الجهود لخدمة البشرية وعلى نحو يديم عمليات الحفاظ على حيوية البيئة. ب/مشاركة المجتمع: يعبر مبدأ المشاركة عن حالة التفاعل والتلاحم بين الأفراد بشكل جماعي، إذ أن المشاركة الحقيقية النابعة من أعماق الذات الإنسانية تمحو الخلافات وتقوي العلاقات وتكون مفتاحا لحل المشكلات. لذا فإن المقترحات والجهود التي تقدمها كافة شرائح المجتمع تكون ذات شحنة موجبة وتعبير حي عن حالات التفاعل مع البيئة والإفادة من خيراتها وتأمين الدفاعات الكافية لحمايتها.

ج/العدالة: يعكس هذا المبدأ ضرورة إنصاف الأجيال الحالية مثلما يتم مراعاة الأجيال القادمة وعلى نحو يعكس التلازم بينهما إلى حد أنه لا مستقبل للأجيال القادمة دون تأمين متطلبات الجيل الحالي من الرفاهية والأمان. والعدالة لا تنحصر في مجال بل تمتد إلى الموارد وكيفية توزيعها بعدالة وتجنب حالات الحرمان والآنانية. وترتكز فكرة التنمية المستدامة على نموذج بسيط على شكل مثلث رؤوسه هي (البيئة، الاقتصاد، المجتمع) والتي تعكس أبعاد التنمية المستدامة: (مقدم، 2020، صفحة 46)

أ/ البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة. من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والسكن والصحة والتعليم.

ب/ البعد البيئي: يركز على مراعاة الحدود البيئية. فيجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات.

ج/ البعد الاجتماعي: يشكل الإنسان جوهر التنمية المستدامة وهدفها النهائي. فيجب الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية، وضمان الديمقراطية.

فمن خلال الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة يمكن تحقيق تنمية متوازنة تمس مختلف أنشطة المجتمع وتحقيق الرفاهية لجميع أفراد دون الإضرار بالبيئة ومع الحفاظ على حق الأجيال القادمة في التمتع بالتنمية.

كما تمثل هذه الأبعاد الثلاث أبعاد التنمية المستدامة لهذا يصعب التمييز بين أهداف كل من التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، فالنتمية المستدامة تحاول التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على مستوى عالمي، أما المسؤولية الاجتماعية فهي تسعى إلى دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية. وبالتالي فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية.

5. الاقتصاد التضامني: مقاربة نظرية

يعتبر الاقتصاد التضامني ركيزة أساسية في بناء وتنمية المجتمع ووسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية لكونه يسخر كل الأدوات الاقتصادية لخدمة أهداف اجتماعية عديدة.

5.1. مفهوم الاقتصاد التضامني

بدأ هذا المفهوم ينتشر في التسعينات من القرن الماضي حيث حظي بتأييد متزايد من قبل المختصين والهيئات الدولية باعتباره بديلا مبتكرا عن نموذج التنمية التقليدي.

يعرف الاقتصاد التضامني بأنه مجموعة أنشطة الإنتاج والتبادل والادخار وأنماط الاستهلاك المساهمة في ديمقراطية الاقتصاد من التزامات المواطنين.

الاقتصاد التضامني هو مفهوم يشير إلى المؤسسات والمنظمات خاصة الجمعيات والتعاونيات ذات الطابع الاجتماعي والتعاضديات التي تمتاز بإنتاج السلع والخدمات في إطار سعيها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. (مرعة، 2017)

5.2. أهداف الاقتصاد التضامني يهدف الاقتصاد التضامني في مضمونه إلى تحقيق مايلي:

- معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية كالفقر وقلة فرص العمل .
- تسهيل الحصول على التمويل، وعناصر الإنتاج والتكنولوجيا، وخدمات الدعم والأسواق.
- تحسين مستوى الدخل للفئات الهشة وضمان استمراره.
- التوزيع العادل للموارد والسلع والخدمات، والتضامن مع أكثر الفئات حرمانا.
- التركيز على التجارة المحلية والحفاظ على الموارد غير المتجددة، والابتكار في استخدام الموارد المتجددة مما يضمن الاستدامة البيئية.
- تمكين المرأة التي غالبا ما تكون في أسفل السلم الاجتماعي ومستبعدة اجتماعيا واقتصاديا
- تكوين دعامة ثالثة إلى جانب كل من القطاع العام والخاص وتحرير ديناميات النمو المدمج وإعادة التوازن عن طريق الحد من حجم الفوارق الاجتماعية الكبيرة.

5.3 مبادئ الاقتصاد التضامني: يركز الاقتصاد التضامني على 4 مبادئ أساسية هي :

- المشاركة:
- التضامن والابتكار
- المشاركة الطوعية والاستقلالية
- المصلحة العامة

4.5 أنواع منظمات الاقتصاد التضامني: يوجد أربعة أنواع من المنظمات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي التضامني وهي: (درويش، 2020)

أ/التعاونيات: هي هيئات تجمع عددا من الافراد العاملين في نفس المجال أو في مجموعة متكاملة، سواء في قطاع الانتاج أو دعم التشغيل والذين يقومون بعملهم داخل نفس التعاونية.

ب/التعاضديات: هي منظمات لا تهدف الى تحقيق الأرباح المادية، وإنما تسعى من خلال التزامات اعضائها للقيام بعمل من اعمال التكافل والتضامن البيئي. يتركز عمل التعاضديات في قطاع التغطية الصحية والتأمين على المخاطر وايجاد مناصب العمل للأشخاص الأكثر هشاشة كما تعمل بعض التعاضديات في مجال منح القروض الاستثمارية أو ضمان قروض اعضائها لدى المؤسسات المانحة.

ج/الجمعيات: هي اتفاق بين شخصين أو أكثر لتأسيس منظمة قائمة على العدالة والمساواة والتضامن الاجتماعي بهدف تحقيق غايات غير ربحية من خلال وضع نشاطهم الاقتصادي داخل الاطار القانوني المناسب. ويتركز عمل الجمعيات الناشطة في مجال الاقتصاد التضامني على الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية والتشغيل وتطوير النشاطات المنتجة في مناطق الارياف والمناطق الفقيرة والمعزولة.

د/المقاولات الاجتماعية: وهي منظمات تحصل على صفة مقاولة اجتماعية من الدولة اذا استوفت عدة شروط منها التأكيد على احترام مبادئ الاقتصاد التضامني في قوانينها الاساسية، وتوجيه جزء من الارباح بشكل دائم نحو غايات اجتماعية مثل دعم التشغيل أو دعم الحرفيين واصحاب المهن اليدوية.

وتخضع أنشطة هذه المقاولات للرقابة من طرف الهيئات المختصة في الدولة من اجل التأكد من احترامها للطابع التضامني والاجتماعي.

6. علاقة المسؤولية الاجتماعية بالاقتصاد التضامني:

يوفر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للاقتصاد التضامني تحقيق ما يلي: (زرقوط، 2021)

- المشاركة في بناء نمط آخر للتنمية من خلال تبني "تهج تطوعي" من جانب المديرين وموظفيهم.
- تحقيق القدرة على المراقبة الاستراتيجية والترويجية
- التعريف التفاعلي والديمقراطي للمبادئ التوجيهية التي تشمل أصحاب المصلحة
- تطوير وإدارة ومراقبة المشاريع والأنشطة ذات القيمة المضافة الاجتماعية، وبالتالي القضاء على الظواهر التي تضر بالاقتصاد وتوفر العدالة الاجتماعية.
- توفير نمط الاداة الجماعية للموارد البشرية
- توفير اشكال جديدة من العمل التضامني (التضامن وحماية البيئة وإنشاء الخدمات)
- زيادة الوعي والتعليم من أجل التنمية المستدامة.

7. التجربة الامريكية في دعم الاقتصاد التضامني عبر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية هي الحاضن لأكبر عدد من المؤسسات الخيرية حيث يبلغ حجم الأصول المالية لهذه المؤسسات الخيرية مجتمعة 219 مليار دولار امريكي للعام 2008.

1.7 مؤسسات الاقتصاد التضامني الامريكية:

وتعمل هذه المؤسسات الخيرية في عدة مجالات: العلمية، الصحية، السياسية والتكنولوجية والبيئية الى غير ذلك من المجالات. وتشير الارقام الى ان معظم المؤسسات الخيرية الاغنى عالميا هي ذات تمويل من طرف مؤسسات اقتصادية كبرى. من أهم هذه المؤسسات نجد : (الاشقر، 2012، الصفحات 41-42)

أ/ مؤسسة (Bill gates and mienda) الامريكية الخيرية: تعتبر هذه المؤسسة الاكبر عالميا من حيث الانفاق الخيري السنوي وهي مؤسسة مانحة للمال حيث تقدم المنح المالية في مجال الرعاية الصحية ومكافحة الفقر، أما في امريكا فتقوم بدعم التوسع في التعليم وخاصة التكنولوجي، وفي سبيل تحقيق المؤسسة لأهدافها تقوم بتقديم المنح المالية للمؤسسات الخيرية، الجامعات والهيئات والمنظمات الدولية، وقدرت موجودات هذه المؤسسة 33 مليار دولار امركي.

ب/ مؤسسة (Ford) الامريكية الخيرية: تمتلك المؤسسة اصولا مالية تقدر ب13 مليارات دولار ويتمثل هدف المؤسسة في منح الأموال لترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الانسان ودعم السلم العلمي، ويتم ذلك بالشراكة مع الجامعات وبالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الخيرية والدولية.

ج/ مؤسسة (welcom trust): قدمت هذه المؤسسة عبر تاريخها الطويل عشرات الالاف من المنح والجوائز لدعم العلماء والباحثين. ففي العام 2004 قامت العام 2004 بتقديم اكثر من 1141 منحة مالية في برامج صحية وعلاجية اقترحتها المؤسسة، حيث بلغ قيمتها المالية بما يقدر ب251 مليون باوند.

لهذا لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل الأدوار والوظائف التي قدمتها المؤسسات الخيرية عبر مسيرتها الطويلة، وذلك من خلال النقاط التالية: (الاشقر، 2012، الصفحات 25-27)

- الاسهام في تحقيق التقدم التكنولوجي وذلك بهدف احداث نقلة نوعية تسهم في تغيير واقع الناس تغييرا جذريا وتحسين حياتهم في سائر المجالات الاقتصادية والصحية، وفي سبيل ذلك قامت المؤسسات الخيرية بدعم قطاع التعليم بمختلف مراحله، وخاصة برامج الدراسات العليا في الجامعات أو المراكز البحثية المختصة.
- دعم التنمية البشرية من خلال اشباع الحاجات الضرورية للمواطنين مثل المساكن والملاجئ والرعاية الصحية، واستكمال ذلك عبر بناء رأس المال البشري الذي توفره تلك المؤسسات من خدمات تعليمية وثقافية وصحية تسهم في تحسين مستوياتهم والارتقاء بهم.
- الاسهام في حل المشكلات الاقتصادية المزمنة، مثل البطالة وذلك من خلال توفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة من خلال اتاحة فرص التعليم والتدريب ورفع كفاءة العاملين، اما بالنسبة لتوفير فرص العمل المباشرة في الولايات المتحدة الامريكية فقد بلغ عدد العاملين في المؤسسات الخيرية غير الربحية 11 مليون شخصا، وقد بلغت قيمة الأجور والمرتبات التي صرفت للعاملين في هذا القطاع بما مقداره 48.9 مليار دولار للعام 2006.

- ضمان استمرار وتدفق الدعم الخيري وفق سياسات واستراتيجيات طويلة الأمد، بعيدا عن أي تدخل أو تغيير سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، وذلك لارتباط الانفاق هنا بشرط وبالتالي تتم إعادة توزيع الثروة في المجتمع بشفافية كاملة.
- توفير البنى التحتية التي تعد أساسا لتحقيق التقدم من خلال بناء الطرق والجسور ومؤسسات التعليم والاستشفاء وشبكات الصرف الصحي.
- التخفيف عن كاهل الميزانيات العامة للدول وبما يضمن تحريرها من الأعباء الضخمة والاستفادة من توجيه هذا النصب الى مجالات أخرى مما يتعلق بسيادة الدولة وعلاقاتها الخارجية.
- استثمار طاقات الافراد وتوظيفها لخدمة المجتمع بشكل طوعي وخيري، حيث تشير الدراسات في الولايات المتحدة الامريكية الى أنه في عام 2006 قام 26 % من الكبار بخدمات وأعمال تطوعية، وقد قدر عدد الساعات التطوعية المقدمة من قبل الافراد الأمريكيين بنحو مليار ساعة، وبواقع 15 مليون متطوع لكل يوم عمل، وبواقع ساعتين ونصف عمل تطوعي وخدمي حيث تقدر هذه الساعات التطوعية بمئات المليارات من الدولار.

2.7 تجربة شركة ميكروسافت أنموذجا

هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات، متخصصة في تصنيع وتطوير برمجيات الحاسوب وأنظمة التشغيل وألعاب الفيديو، كما تعمل في مجال إنتاج وتصنيع مكونات الحواسيب والخوادم والهواتف، وفي العام 2020م بلغ عدد موظفي شركة مايكروسوفت حوالي 163 ألف موظف، وحققت عائد سنوي أكثر من 85 مليار دولار (<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9>, 2022)

وقد احتلت شركة ميكروسافت لسنوات عديدة المراتب الأولى في قائمة أفضل 100 شركة تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية في العالم حسب التقرير الصادر من معهد "Reputation" وهو أحد المؤسسات الاستشارية العالمية والمتخصص في رصد إسهامات المؤسسات، والذي يقوم بتصنيف المؤسسات على مستوى العالم من ناحية إسهاماتها في المسؤولية الاجتماعية.

تحت شعار "تأثير حقيقي من أجل غد أفضل" تلتزم مايكروسوفت بالعمل الدائم على الوفاء بمسؤولياتها العامة والتي تخدم احتياجات الناس في المجتمعات من جميع أنحاء العالم.

وكدعم للاقتصاد التضامني وامتدادا للالتزام بمسؤولياته الاجتماعية، أسس بيل غيتس مع زوجته ميليندا مؤسسة بيل وميليندا غيتس، والتي تعتبر أكبر مؤسسة خيرية خاصة في العالم، حيث تسعى لتحسين الصحة العالمية، وتعمل بالتعاون مع منظمة الروراتري الدولية للقضاء على مرض شلل الأطفال، وقد تبرع غيتس بمبلغ 35.8 مليار دولار من أسهم شركة مايكروسوفت لمؤسسة غيتس.

مع تزايد نمو الشركة، قامت بتوسيع التزاماتها وطرحت العديد من المبادرات والبرامج الهادفة لخدمة المجتمع وتحسين جودة حياة الافراد والعمال ليس فقط على مستوى المؤسسة لكن على مستوى العالم وذلك من خلال: (Microsoft corporate social Responsibility report 2020، 2020)

✓ عملت شركة ميكروسافت على المساهمة في ازالة انبعاثات الكربون وذلك فبحلول عام 2030.

✓ منح قروض ومنح بقيمة 500 مليون دولار لتسريع عملية بناء المساكن في منطقة بوجيه ساوند.

- ✓ إطلاق مبادرة MICROSOFT AIRBAND للوصول الى 2.1 مليون شخص يعيشون في مناطق ريفية معزولة هذا الى جانب 15.1 مليون شخص تم الوصول اليه بالفعل
- ✓ مكنت ميكروسفت موظفيها من التبرع بمبلغ 221 مليون دولار للمنظمات غير الربحية في جميع أنحاء العالم والتطوع لأكثر من 750000 ساعة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنة المالية 2019-2020.
- ✓ العمل على سد الفجوة الرقمية العالمية في عام 2019 وذلك بوضع هدف لتوسيع الوصول الى الانترنت الى مايقارب 40 مليون شخص الذين يعانون من نقص الخدمات في جميع انحاء العالم بحلول 2022 وذلك في كل من آسيا ، أمريكا اللاتينية، إفريقيا، جنوب الصحراء.
- ✓ في اطار حماية العملية الديمقراطية، قامت الشركة بالاشتراك مع مركز برينان للعدالة بجامعة نيويورك، باستضافة دورات تدريبية في الأمن السيبراني لمسؤولي الانتخابات بالولاية لأكثر من 35 ولاية.
- ✓ تعاونت شركة ميكروسفت عبر وحدة الجرائم الرقمية مع جهات قانونية وشركات أخرى في تعطيل 23 برنامج ضار مما أدى الى انقاذ أكثر من 500 مليون جهاز من مجرمي الانترنت.
- ✓ قدمت الشركة 20 مليون دولار في شكل منح نقدية للمنظمات غير الربحية حول العالم التي توفر تدريباً على المهارات الرقمية للأشخاص الذين يحتاجون اليها لتوفير فرص عمل أكثر للشباب.
- ✓ قامت شركة ميكروسفت بالشراكة مع اليونيسيف ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدعم جودة التعليم والمهارات الرقمية ووضعت برامج لتحسين سبل العيش للنازحين والشباب اللاجئين فيما يصل الى 20 دولة حول العالم وذلك بحلول عام 2021.
- ✓ قدمت ميكروسفت 1.9 مليار دولار من التكنولوجيا والخدمات الممنوحة أو المخططة الى 243000 منظمة غير ربحية على مستوى العالم، يعمل العديد منها في الخطوط الأمامية لـ covid-19.
- ✓ استخدام قدرات الحوسبة عالية الأداء في AZURE وعلماء البيانات وباحثو مايكروسفت لحماية الصحة العامة، حيث قامت الشركة بتخصيص 20 مليون دولار إضافية لتمويل جهود الباحثين على الخطوط الأمامية لـ covid-19 .
- ✓ كجزء من التزام Microsoft بمحاربة الظلم والعنصرية وعدم المساواة، قدمت دعماً إضافياً لمساعدة المنظمات غير الربحية التي تعمل مع مجتمعات السود والأمريكيين من أصل أفريقي.
- ✓ العمل على الحفاظ على المعالم والمواقع الهامة في فرنسا، حيث قامت الشركة برسم خرائط باستخدام الذكاء الاصطناعي والمواقع المختلط من خلال رسم خرائط لاغراق المشاهدين فيها

8. خاتمة: اجمالاً لما سبق يمكن القول ان التجربة الأمريكية تعد من ابرز التجارب في تبني مفاهيم وأسس المسؤولية الاجتماعية، حيث خططت خطوات حثيثة من اجل تشجيع المؤسسات على خدمة مجتمعاتها باعتبارها شريك أساسي يدعم ويساعد المجتمعات على تخطي العقبات والمشاكل التي تحول دون تحقيق رفاهيتها وتحسين جودة حياة افرادها بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- ان تبني فلسفة المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هي تجسيد فعلي للتنمية المستدامة للمجتمعات.

- تساعد المسؤولية الاجتماعية للشركات على تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو ما يعد تدعيماً للاقتصاد التضامني.
- تبرز المسؤولية الاجتماعية للشركات كعنصر أساسي مندمج ضمن هياكل الاقتصاد التضامني حيث يهدف كلاهما إلى تحقيق العدالة الاجتماعية إلى جانب بالتوازي مع الأهداف الرأسمالية.
- تعد شركة ميكروسفت من المؤسسات الرائدة في تبني برامج متنوعة وفريدة في مجال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية هذا إلى جانب دورها البارز في إنشاء مؤسسات خيرية تدعم بها هياكل الاقتصاد التضامني.
- وبناءً على النتائج السابقة نوصي بما يلي:
- تشجيع المنظمات على التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه مختلف أصحاب المصالح عبر زيادة الحوافز الضريبية والامتيازات الخاصة بالمناقصات الحكومية، لفترة محددة وربطها بتحقيق أهداف اجتماعية.
- مراعاة منظمات الأعمال في توجيهها لأداء المسؤولية الاجتماعية أن تركز على المجالات الأساسية للتنمية المستدامة والتي تحقق قيمة مضافة لها وللمجتمع.
- ترتيب أولويات التنمية الاجتماعية التي يتعين على قطاع الأعمال استهدافها وفقاً لاحتياجات المجتمع.
- تنظيم حملات واسعة لتوعية الأفراد والمؤسسات بأهمية تبني ثقافة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على المجتمع وعلى أرباح الشركات على المديين المتوسط والطويل.
- منح جوائز للمؤسسات المتميزة في أداء المسؤولية الاجتماعية لتشجيع الابداع في وضع برامج المسؤولية.

الإحالات والمراجع:

- الأشقر، أسامة عمر (2012). تطوير المؤسسات الوقفية الإسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية. الاردن: دار النفائس.
- ابو النصر مدحت محمد. (2015). المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات. مصر : المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- الحموري صالح ،و المعاينة رولا (2015). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (من الألف الى الياء). الاردن: دار كنوز المعرفة.
- درويش جمال (جوان، 2020). الابداع الاجتماعي ودوره في بناء الاقتصاد التضامني: واقع التجربة الجزائرية. الباحث ، الصفحات 701-714.
- زرقوط سارة (2021). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ودورها في ارساء أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني-مقاربة مفاهيمية-. مجلة اضافات اقتصادية ، الصفحات 88-104.
- عباس منال محمد (2016). المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وآفاق التنمية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الغالب طاهر محسن منصور ، و العامري صالح مهدي محسن (2010). المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال. الاردن: دار وائل.
- الغنام نعيمة ابراهيم (2019). الكتاب العربي للمسؤولية الاجتماعية. المسؤولية الاجتماعية بالبنوك (الصفحات 18-20). البحرين: الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية.
- كافي هبة (2017). التسويق الاخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الاعمال. الجزائر: ألفا للنشر.

- اللبدي نزار عوني (2015). *التممية المستدامة: استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة*. الاردن: دار دجلة.
- مقدم وهيبة (2020). *المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال*. الاردن: دار الايام.
- <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9> (03، 2022).
- Microsoft corporate social Responsibility report 2020* (01 09، 2020). تاريخ الاسترداد 2020، من [www. Microsoft.com](http://www.Microsoft.com).